الأمم المتحدة

TD/B/EX(71)/3

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
25 April 2022
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية

الدورة التنفيذية الحادية والسبعون

جنيف، 10 و11 و16-18 شباط/فبراير 2022

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته التنفيذية الحادية والسبعين

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، أيام 10 و11 و16-18 شباط/فبراير 2022

تقرير مقدَّم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

مقدمة 3

أولاً – الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية 3

ألف – تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2021: أقل البلدان نمواً في عالم ما بعد جائحة كوفيد: التعلّم من 50 عاماً من الخبرة 3

باء – المسائل المتصلة بالهيئات الفرعية لمجلس التجارة والتنمية 4

جيم – المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من المسائل 6

دال – مسائل أخرى 6

هاء – الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس 7

ثانياً – موجز الرئاسة 7

ألف – الجلسة العامة الافتتاحية 7

باء – الترابط والاستراتيجيات الإنمائية في عالم تسوده العولمة 13

جيم – الاستثمار من أجل التنمية: الاستثمار في الانتعاش المستدام 15

دال – *تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2021: أقل البلدان نمواً في عالم ما بعد جائحة كوفيد: التعلّم من 50 عاماً من الخبرة* 16

هاء – التقرير المتعلق بالمساعدة المقدَّمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني 17

واو – الجلسة العامة الختامية 18

ثالثاً – المسائل الإجرائية وما يتصل بها من المسائل 19

ألف – إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل 19

باء – المسائل المتصلة بالهيئات الفرعية لمجلس التجارة والتنمية 20

جيم – تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية 21

دال – المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من المسائل 21

هاء – جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والستين لمجلس التجارة والتنمية 22

واو – مسائل أخرى 22

زاي – اعتماد التقرير 22

المرفقات

الأول – مجموعة الـ 77 والصين: مشروع استنتاجات متفق عليها 23

الثاني – الموضوع والأسئلة الإرشادية المحدَّدان للدورة الخامسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي 25

الثالث – اختصاصات فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، الصيغة المنقَّحة 26

الرابع – الموضوع والأسئلة الإرشادية المحدَّدان للدورة الخامسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية 29

الخامس – اختصاصات فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، الصيغة المنقَّحة 30

السادس – جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والستين لمجلس التجارة والتنمية 33

السابع – الحضور 34

مقدمة

عُقدت الدورة التنفيذية الحادية والسبعون لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم بجنيف، أيام 10 و11 و16-18 شباط/فبراير 2022. وعقد المجلس، أثناء الدورة، سبع جلسات عامة في شكل افتراضي وكذلك في شكل حضوري.

أولاً- الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية

ألف- *تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2021: أقل البلدان نمواً في عالم ما بعد جائحة كوفيد - التعلّم من 50 عاماً من الخبرة*

الاستنتاجات المتفق عليها 566 (دت-71)

إن مجلس التجارة والتنمية

1- *يرحب مع التقدير* بـ *تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2021: أقل البلدان نمواً في عالم ما بعد كوفيد - التعلم من 50 عاماً من الخبرة* لما تضمنه من تحليل لتجربة 50 عاماً في مجال النمو والتنمية في أقل البلدان نمواً؛

2- *يلاحظ بقلق بالغ* كيف أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) عكست إلى حد كبير بعض التقدم الذي أحرزته أقل البلدان نمواً في عدة أبعاد للتنمية، ولا سيما على جبهات الفقر والجوع والتعليم والصحة، وما قد يخلّفه ذلك من عواقب سلبية على تنمية أقل البلدان نمواً في المدى المتوسط؛

3- *يلاحظ كذلك مع القلق* أن نحو نصف أقل البلدان نمواً حالياً قد تخلف عن ركب البلدان الأخرى، منذ عام 1971، من حيث النمو الاقتصادي للفرد؛

4- *يعرب عن القلق* إزاء التحديات التي سيتعين على أقل البلدان نمواً مواجهتها في السنوات المقبلة، ولا سيما التعافي من جائحة كوفيد-19، واستعادة الزخم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتوقعات بتفاقم آثار تغير المناخ؛

5- *يؤيد* التوصية الواردة في التقرير بأن أقل البلدان نمواً بحاجة إلى تنفيذ نموذج إنمائي جديد يركز على تنمية القدرات الإنتاجية، وتحسين فرص الوصول إلى سلاسل القيمة العالمية، والتحول الهيكلي، وتدابير الدعم الدولي لتحقيق النمو الشامل، وخلق فرص العمل، والحد من الفقر بطريقة تكفل الاستدامة البيئية والشمول الاجتماعي، بحيث لا يُترك أحد خلف الركب، وعلى نحو يسهم في بناء القدرة على الصمود ويفضي في نهاية المطاف إلى رفع البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً مع الحفاظ على الزخم الذي يدفعها إلى الأمام؛

6- *يشدد* على أهمية الرقمنة، التي ثبت أنها ضرورية خلال جائحة كوفيد-19، ولذلك من الأهمية بمكان تسريع عملية التحول الرقمي في أقل البلدان نمواً من خلال معالجة الفجوات في القدرات التكنولوجية لتقليص الفجوة الرقمية الآخذة في الاتساع؛

7- *يوافق* على ما خلص إليه التقرير من أن أقل البلدان نمواً تحتاج، من أجل تحقيق التحول الهيكلي، إلى تعزيز قدراتها المؤسسية وقدرات القطاع المحلي لريادة الأعمال، وتلقّي دعم معزز من شركائها الإنمائيين لتحقيق ذلك؛

8- *يوافق كذلك* على ضرورة أن تتفق أقل البلدان نمواً مع شركائها الإنمائيين على السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز اتساق ومواءمة تدابير الدعم الدولي مع الخطط والاستراتيجيات والسياسات الوطنية لأقل البلدان نمواً التي تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

9- *يهيب* بالأونكتاد أن يؤدي دوراً نشطاً في تنفيذ برنامج العمل الجديد لصالح أقل البلدان نمواً، ولا سيما من خلال عمله المتعلق بمعالجة مواطن الضعف، واستراتيجيات الانتقال السلس لرفع البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً مع الحفاظ على الزخم الذي يدفعها إلى الأمام، والقدرات الإنتاجية، والتحول الهيكلي، وتحليل الاستثمار، وبناء القدرات؛

10- *يشجع* الأعضاء الذين يمنحون أفضليات على مواصلة الجهود الرامية إلى تبسيط قواعد المنشأ المنطبقة على الواردات من أقل البلدان نمواً لتعزيز استخدام المعاملة التفضيلية في الوصول إلى الأسواق كوسيلة لتيسير تعزيز صادرات أقل البلدان نمواً في أعقاب تعافي الاقتصادات من جائحة كوفيد-19؛

11- *يشجع* البلدان المانحة والبلدان الأخرى التي يمكنها المساهمة على أن تجدد موارد صندوق الأونكتاد الاستئماني لأقل البلدان نمواً.

الجلسة العامة الختامية
18 شباط/فبراير 2022

باء- المسائل المتصلة بالهيئات الفرعية لمجلس التجارة والتنمية

1- تقريرا الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي

استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة

المقرر 567 (دت-71)

إن مجلس التجارة والتنمية

1- *يؤكد من جديد* الدور الذي يضطلع به الأونكتاد في مجال التعاون التقني باعتباره أحد الأركان الأساسية الثلاثة لعمل الأونكتاد، ويشدد على أهمية التآزر بين الأركان الثلاثة من أجل المساعدة المتسقة والمتعاضدة؛

2- *يثني* على الأونكتاد لما بذل من جهود سمحت بمواصلة أنشطة التعاون التقني في ظل ظروف صعبة بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ويعرب عن تقديره للدور الذي اضطلع به الأونكتاد للتصدي للجائحة من خلال التكيف السريع لأنشطته في مجال التعاون التقني ونهوجه المبتكرة وشراكته المعززة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى؛

3- *يرحب* بالتعديلات التي أجراها الأونكتاد للتكيف مع الأدوات الإلكترونية لإنجاز أعماله، مثل تنظيمه اجتماعات بالحضور الشخصي والحضور الافتراضي مع أصحاب المصلحة المحليين ومنظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري، ويشجع الأمانة على البناء على أفضل الممارسات ومواصلة النهج المتبع للوصول إلى قطاع أوسع من الجمهور؛

4- *يهيب* بالأمانة أن تجسد عهد بريدجتاون في أنشطة التعاون التقني المقبلة؛

5- *يقدر* العمل الذي أنجزته أمانة الأونكتاد في تعزيز التعاون بين الوكالات وبين الشعب لزيادة الأثر على الصعيد القطري، وفي تعزيز الإدارة القائمة على النتائج، بما في ذلك بدء العمل بالنظام المتكامل الجديد للتخطيط والرصد والإبلاغ على نطاق الأمانة العامة للأمم المتحدة، ويتطلع إلى أن يُطلَع على المراحل اللاحقة لبدء تنفيذ النظام المتكامل للتخطيط والرصد والإبلاغ، وعلى الجهود الإضافية المتعلقة بالإدارة القائمة على النتائج؛

6- *يشدد* على أهمية التمويل الكافي والذي يمكن التنبؤ به لضمان التعاون التقني الفعال، ويطلب إلى أمانة الأونكتاد أن توفر ما يكفي من حشد الأموال في إطار استراتيجية التعاون التقني الجديدة؛ ويشجع أيضاً المساهمات المتعددة السنوات لأنشطة التعاون التقني للأونكتاد، بما في ذلك المساهمات للصندوق الاستئماني لأقل البلدان نمواً، بغية زيادة استدامة المساعدة التقنية للأونكتاد، ويكرر تأكيد الحاجة إلى تحسين تطبيق مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بالشفافية والمساءلة، فضلاً عن الإدارة القائمة على النتائج؛

7- *يشجع* الأونكتاد على توسيع وتنويع قاعدة مانحيه واستكشاف فرص تمويل جديدة، مثل المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية، والشراكات مع مكاتب المنسقين المقيمين، والتمويل المختلط، والشراكات بين القطاعيْن العام والخاص؛

8- *يحيط علماً* بالموعد الجديد لاستراتيجية التعاون التقني، ويدعو الأونكتاد إلى وضع الصيغة النهائية لهذه الاستراتيجية بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء في الوقت المناسب للنظر فيها في الدورة الثالثة والثمانين للفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي.

الجلسة العامة الختامية
18 شباط/فبراير 2022

2- جدول الأعمال المؤقت لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

المقرر 568 (دت-71)

يقرر مجلس التجارة والتنمية الموافقة، عقب اختتام إجراء الموافقة الصامتة الافتراضي في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2021، على المواضيع والأسئلة التوجيهية المقترحة لجدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي وعلى اختصاصات فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، بالصيغة المنقحة.

إجراء الموافقة الصامتة الافتراضي
13 تشرين الأول/أكتوبر 2021

3- جدول الأعمال المؤقت لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

المقرر 569 (دت-71)

يقرر مجلس التجارة والتنمية الموافقة، عقب اختتام إجراء الموافقة الصامتة الافتراضي في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2021، على المواضيع والأسئلة التوجيهية المقترحة لجدول الأعمال المؤقت للدورة

الخامسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية وعلى اختصاصات فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، بالصيغة المنقحة.

إجراء الموافقة الصامتة الافتراضي
13 تشرين الأول/أكتوبر 2021

جيم- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من المسائل

متابعة وتنفيذ عهد بريدجتاون

الاستنتاجات المتفق عليها 570 (دت-71)

إن مجلس التجارة والتنمية

يرحب بالقرارات التي اتخذتها الأمينة العامة للأونكتاد وبالرؤية التي عرضتها بغية تنفيذ عهد بريدجتاون وتنشيط الأونكتاد ويؤيدها في ذلك.

الجلسة العامة الختامية
18 شباط/فبراير 2022

دال- مسائل أخرى

استخدام منصات الترجمة الشفوية عن بعد للاجتماعات الافتراضية والمختلطة

الاستنتاجات المتفق عليها 571 (دت-71)

إن مجلس التجارة والتنمية

1- *يثني* على التعديلات التي أجرتها أمانة الأونكتاد لإنجاز الأنشطة المبرمجة بوسائل افتراضية وهجينة؛

2- *يطلب* إلى الأمانة أن تستكشف السبل والوسائل، بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة في جنيف، لمواصلة إنجاز الأنشطة المنوطة بعهدتها من خلال هذه الطرائق وأن تواصل استخدام هذه الطرائق لتيسير مشاركة الخبراء الموجودين في العواصم في الاجتماعات الرسمية للأونكتاد، عند الاقتضاء؛

3- *يطلب كذلك* إلى الأمانة أن تحدد، في أقرب وقت ممكن، الاجتماعات المحددة التي يمكن استخدام هذه الطرائق من أجلها.

الجلسة العامة الختامية
18 شباط/فبراير 2022

هاء- الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس

تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2021: أقل البلدان نمواً في عالم ما بعد جائحة كوفيد: التعلّم من 50 عاماً من الخبرة

1- اعتمد مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة (الختامية) السابعة، المعقودة في 18 شباط/فبراير 2022، في إطار هذا البند من جدول الأعمال، الاستنتاجات المتفق عليها التي عُمّمت في التاريخ المذكور باعتبارها ورقة غير رسمية (انظر الفصل الأول، الفرع ألف).

التقرير المتعلق بالمساعدة المقدَّمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

2- أحاط مجلس التجارة والتنمية علماً، في جلسته العامة الخامسة المعقودة في 17 شباط/فبراير 2022، بتقرير أمانة الأونكتاد كما ورد في الوثيقة TD/B/EX(71)/2 وبالبيانات التي أدلت بها الوفود. ووفقاً لمقرر الجمعية العامة 445/47، سيشمل تقرير مجلس التجارة والتنمية المقدم إلى الجمعية العامة عن دورته التنفيذية الحادية والسبعين سرداً للمداولات التي جرت في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

متابعة وتنفيذ عهد بريدجتاون

3- اعتمد مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة (الختامية) السابعة، المعقودة في 18 شباط/فبراير 2022، في إطار هذا البند من جدول الأعمال، الاستنتاجات المتفق عليها التي عُمّمت في التاريخ المذكور باعتبارها ورقة غير رسمية (انظر الفصل الأول، الفرع جيم).

مسائل أخرى

4- في الجلسة العامة (الختامية) السابعة للمجلس، المعقودة في 18 شباط/فبراير 2022، أبلغت الرئاسة المجلس بأنه وفقاً للنظام الداخلي، ستدرج المقترحات التي عُممت بناء على طلب مجموعة الـ 77 والصين في 16 شباط/فبراير 2022 في تقرير الدورة (انظر المرفق الأول).

ثانياً- موجز الرئاسة

ألف- الجلسة العامة الافتتاحية

بيان استهلالي

5- في الجلسة العامة الافتتاحية، أوجزت الأمينة العامة للأونكتاد رؤيتها الاستراتيجية للمؤسسة، التي تأخذ في الاعتبار الاقتراحات الأخيرة المقدمة من الأعضاء، فضلاً عن الطلبات المتعلقة بالنتائج الملموسة المستهدفة والمعلومات المتعلقة بالتعاون التقني، واستراتيجية جمع الأموال، والإصلاحات المتوخاة.

6- وعلى الصعيد العالمي، تسببت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في تعطيل مجالات التجارة والمالية والديون والتكنولوجيا والتنمية المستدامة واللوجستيات، وهي المجالات التي يضطلع فيها الأونكتاد بدور جهة التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة. واختبرت الجائحة تعددية الأطراف، وأظهرت التعقيدات والمكافآت التي تنطوي عليها جهود بناء توافق الآراء. وأدت إلى انتكاسة التنمية في أجزاء كبيرة من العالم النامي. وتراجعت التنمية البشرية العالمية لأول مرة منذ إحداث مؤشر التنمية البشرية، مما أوقع ما يقرب من 80 مليون شخص من جديد في شراك الفقر المدقع و200 مليون شخص آخر في شراك

الفقر. وازدادت أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها بدرجة مأساوية فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي، والصحة، والمساواة بين الجنسين، والتعليم، والتغذية، والفجوة بين العاملين في القطاع النظامي والعاملين في القطاع غير النظامي وبين الأعمال التجارية الكبيرة والصغيرة، والأنشطة غير المتصلة بالإنترنت وعلى شبكة الإنترنت، مع وجود فجوات جديدة فيما يتعلق بالإنصاف في إتاحة اللقاحات، وحزم التدابير المالية، واستقرار الديون.

7- وأقر عهد بريدجتاون بالتأثير غير المتكافئ للجائحة وسلط الضوء على أسباب ذلك، وهي التفاوت من حيث القدرة على الصمود في وجه الأزمات وعلى التعاطي معها، مما أدى إلى إبطاء الانتعاش وإضعافه، ودعا إلى اتخاذ إجراءات. وسلّم عهد بريدجتاون بالدرس المستفاد الذي مفاده أن سد الفجوات يمر عبر بناء القدرة على الصمود، وأن معدلات التطعيم في أقل البلدان نمواً التي لم تتجاوز 5 في المائة من مجموع السكان هي مشكلة عالمية تهدد صحة الجميع، فضلاً عن كونها كارثة إنسانية وتحدياً أخلاقياً للعالم بأسره. ويمكن لأزمة الديون في جنوب الكرة الأرضية أن تتفاقم نتيجة أزمة مالية كبيرة أخرى في الوقت الذي تشير تنبؤات اقتصادية عديدة، بما فيها تنبؤات الأونكتاد، إلى عقود ضائعة في العديد من المناطق النامية. ولا يمكن للانتعاش اللامتوازن أن يستمر إلا لفترة قصيرة، وهذا النوع من الانتعاش مشكلة مشتركة لأنه يعني أن المجتمع الدولي سوف يفشل في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

8- وبدلاً من تجاهل الأمور، حدد ميثاق بريدجتاون مساراً للتنفيذ الناجح لتجنب فشل خطة عام 2030. وللعودة إلى المسار الصحيح وتوحيد الجهود من أجل بناء المستقبل، دعا العهد إلى دعم أربعة تحولات: تحويل الاقتصادات من خلال التنويع؛ وتعزيز اقتصاد أكثر استدامة وأقدر على الصمود؛ وتحسين طرق تمويل التنمية؛ وتنشيط تعددية الأطراف.

9- ولتحويل الاقتصادات من خلال التنويع، تحتاج مجموعة أدوات التعاون التقني للأونكتاد إلى تحديث وتعزيز. ويحتاج الاقتصاد الرقمي إلى قدر أكبر من الاهتمام. ويحتاج الأونكتاد إلى مزيد من التمويل للبقاء لفترات أطول وللتواجد في عدد أكبر من المواقع. ويستدعي الوضع تعزيز الدعم المقدم إلى أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية وكذلك إلى أفريقيا، لأنها أكثر البلدان والمناطق اعتماداً على السلع الأساسية. وأشارت الأمينة العامة إلى أن السياسات الصناعية والإنتاجية الطموحة والبعيدة المدى والمبتكرة أصبحت حالياً حقيقة واقعة في جميع مناطق العالم، بغض النظر عن السياسات. ويمكن أن يقدم الأونكتاد مساهمات كثيرة في الوقت الذي يستثمر الجميع في التنويع والقدرات الإنتاجية؛ وينبغي عدم التغاضي عن البلدان الأكثر احتياجاً.

10- ولتعزيز اقتصاد أكثر استدامة ومرونة، يلزم وضع نموذج جديد لاقتصاديات التنمية يدمج البيئة وتغير المناخ إدماجاً شاملاً من منظور إنمائي. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة، كانت هناك تفاوتات كثيرة في مستويات التفاهم بين المناطق. فنجاح اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 يعتمد على منطق "الكل رابح"، وليس على منطق "المقايضات" كما لوحظ للأسف في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف، ولا سيما في المناقشة بشأن التكيف والتخفيف وتمويل المرحلة الانتقالية. ويتطلب نموذج التنمية المستدامة الاتساق فيما يتعلق بإدماج الأركان الثلاثة المتمثلة في الرخاء والشمول والاستدامة البيئية. وقد كلف عهد بريدجتاون الأونكتاد بالمساهمة في تطوير هذا النموذج، من أجل وضع سياسات اقتصادية وتجارية معقولة.

11- ولتحسين طريقة تمويل التنمية، هناك حاجة إلى مزيد من الشراكة وإلى إشراك عدد أكبر من الناس والأصوات في المناقشة. فعلى سبيل المثال، من بين الإجراءات الإيجابية المتخذة للتصدي للجائحة تخصيصُ 650 بليون دولار من حقوق السحب الخاصة. وتعود تجربة الأونكتاد في هذا المجال إلى ما لا يقل عن 50 عاماً؛ وهذه المسألة تطرقت إليها جميع الوثائق الختامية للمؤتمرات التي تُعقد كل أربع

سنوات، سواء بطلب مخصصات جديدة، أو بإبراز الصلة بين تمويل التنمية وحقوق السحب الخاصة، أو تخصيص الحقوق للبلدان الأكثر احتياجاً. ومن بين الخيارات المطروحة على الطاولة إنشاءُ صندوق جديد لتعزيز القدرة على الصمود والاستدامة في صندوق النقد الدولي، والتعهد بحقوق السحب الخاصة غير المستخدمة كرأس مال لمصارف التنمية المتعددة الأطراف، وإنشاء آلية جديدة للسيولة. وقالت الأمينة العامة إنها تابعت شخصياً المناقشات المتعلقة بحقوق السحب الخاصة منذ البداية وهي مقتنعة بأن الأونكتاد يمكن أن يسهم من خلال الأمم المتحدة والمناقشات البناءة.

12- ويتطلب التحول النهائي، لتنشيط تعددية الأطراف ككل، أن يتولى الأونكتاد تنشيط القدرة على بناء توافق الآراء، أي الآلية الحكومية الدولية. وقالت إن تنشيط الآلية الحكومية الدولية من اختصاص الدول الأعضاء، التي تُعتبر مشاركتها، ولا سيما في الدورة الأخيرة للفرقة العاملة والدورة الحالية للمجلس، أمراً أساسياً. زد على ذلك أن الإجراءات التي تتخذها المنظمة والأمينة العامة مهمة لتحقيق هذا الهدف. وأشارت إلى أن مساهمة الأونكتاد، وهو يضطلع بمسؤوليته عن تحقيق هذا الهدف، تبدأ ببناء الثقة. لذلك، عقدت ما يقرب من 160 اجتماعاً ثنائياً، معظمها مع الدول الأعضاء، وكذلك مع الشركاء. وعرضت رؤيتها بشأن سبل المضي قدماً بأكبر قدر ممكن من الشفافية والتفاصيل والاهتمام. وفي حين أنه قد لا يمكن التوصل إلى اتفاق على كل شيء، فإنها ملتزمة بالإصغاء وبإجراء مناقشة مفتوحة لتجاوز الخلافات عند نشوئها. وقالت إنها تعتزم بناء الثقة من الألف إلى الياء، ودعم تنشيط الآلية الحكومية الدولية من خلال الإصغاء إلى الشواغل التي تبديها مختلف الجهات والاستجابة لها قدر الإمكان.

13- والأمثلة التي قدمتها ليست سوى بعض الإجراءات اللازمة لتنفيذ عهد بريدجتاون تنفيذاً حقيقياً. ولن يكون الأمر سهلاً، على الرغم من وجود خطة، وتعدد طلبات العضوية، وسياق مناسب، وفريق قادر ومحترف يحظى بدعم منظومة الأمم المتحدة للإسهام بفعالية أكبر في إطار أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ رؤية الأمين العام للأمم المتحدة.

14- وعلاوة على ذلك، وإلى جانب ما كان يمكن عرضه في حدود الخطة البرنامجية لعام 2023، وضعت الأمينة العامة للأونكتاد، مع الإدارة العليا، توجهاً استراتيجياً متعدد السنوات للاستجابة للدورة الخامسة عشرة للمؤتمر. ويستند هذا التوجه إلى 10 تغييرات هيكلية، أُدرج بعضها في التقييمات والتوصيات السابقة، فضلاً عن خطوة أولى فيما يتعلق بالشواغل التي أُبديت بشأن الإدارة الواضحة الموجهة نحو تحقيق النتائج والمؤشرات الواضحة لمتابعة عهد بريدجتاون. والتغييرات الهيكلية الـ 10 هي كالآتي:

(أ) إضفاء الطابع الرسمي على إنشاء فرع جديد، في شعبة التكنولوجيا واللوجستيات، يركز على التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي؛

(ب) إنشاء فرع جديد في شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة، يسمى "القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة"، وإعادة تسمية فرع التجارة والفقر ليصبح فرع التجارة والفقر وعدم المساواة؛ وتعزيز الشعبة عن طريق نقل التسلسل الإداري للمكتب الإقليمي لأفريقيا إلى الشعبة بدلاً من مكتب الأمينة العامة؛

(ج) إدخال تعديل طفيف على التركيز البرنامجي لأحد الفروع التابعة لشعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية، وتغيير الاسم ليصبح النظم التجارية والخدمات والاقتصاد الإبداعي، بدلاً من فرع المفاوضات والدبلوماسية التجارية؛

(د) إنشاء وحدة إحصائية جديدة مستقلة ومشتركة بين المنظمات، لاستحداث عملية مستقلة لضمان جودة الإحصاءات، دون إضفاء الطابع المركزي على الأنشطة الإحصائية للشُّعب، مع الحرص على تنسيق ودعم جهود التوحيد والاتساق على نطاق المنظمة؛ ومن شأن هذا التغيير أن يكفل

إدارة البيانات بوصفها أصولاً استراتيجية مشتركة، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء، مع الاستمرار أيضاً في فتح آفاق جديدة في مجالات مثل دعم جهود الأمين العام للأمم المتحدة بشأن "التدابير الرامية إلى تكملة الناتج المحلي الإجمالي"، والمؤشرات فيما بين بلدان الجنوب، ومؤشر الضعف للدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(هـ) دمج دائرة إدارة الموارد وقسم التعاون التقني من أجل تعزيز اتساق عملية إقرار جميع اتفاقات المنظمة والموافقة عليها، وضمان الامتثال على نحو أفضل لسياسات رصد الأداء المالي والفني والإبلاغ فيما يتعلق بالمشاريع، وتعزيز القدرة على تحليل البيانات؛ وبدلاً من وجود كيانيْن مستقليْن وموازييْن يُعنيان بموارد الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية بشكل منفصل، سيكون لدى الكيان الموحد أوجه تآزر أكبر وسيعاد تسميته ليصبح دائرة دعم وإدارة البرامج؛

(و) تحسين سياسة الأونكتاد المتعلقة بالمنشورات لتعزيز تنفيذ برنامج المنشورات واتساقه؛

(ز) إنشاء أفرقة عاملة مواضيعية مشتركة بين الشعب ولجان تنسيق في المجالات الرئيسية: '1' لجان التنسيق الدائمة الثلاث هي لجنة التنسيق الإحصائي ولجنة التعاون التقني ولجنة الشؤون الجنسانية؛ و'2' تعنى الأفرقة العاملة المواضيعية بتقييم تبعات كوفيد-19 بعد سنتين، وبكيفية إدماج البيئة وتغير المناخ من منظور إنمائي في جميع مكونات الأونكتاد، وبمشاركة الأونكتاد في مناقشات مجموعة الـ 20؛

(ح) إيجاد قدرة مكرسة في مكتب الأمينة العامة لمعالجة مسألة تعبئة الموارد من أجل عمل الأونكتاد، مع الاعتماد في الوقت نفسه على دعم الأعضاء وإرادتهم السياسية لتعبئة الموارد معاً حتى يتمكن الأونكتاد من تحقيق إمكاناته الكاملة والاستجابة لطلبات البلدان زيادةَ التعاون التقني؛

(ط) تمكين دائرة الدعم الحكومي الدولي والتعجيل بإعادة توجيهها تدريجياً من أجل تحسين تواصلها الخارجي مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين في الآلية الحكومية الدولية، بإنشاء وحدة جديدة تعنى بالتواصل الخارجي مع أصحاب المصلحة الآخرين في مجال التنمية لإفساح المجال أمامهم للإسهام على نحو أفضل في عمل الأونكتاد؛ وانعكس التغيير في الاسم الجديد للدائرة، وهي دائرة الدعم والتواصل الحكوميين الدوليين؛

(ي) الاستثمار في استراتيجية اتصالات جديدة وطموحة للأونكتاد، لأن الاتصالات تشكل جزءاً من المهام المنوطة بالمنظمة؛ ويمكن أن تسهم الاتصالات في تحقيق أهداف المنظمة، وأن تدفع عجلة المشاركة، وتوفر الدعم للسياسات الإنمائية الفعالة، ومن ثم، فإن الأونكتاد سيقود سياسة اتصالات تقوم على طبيعة القضايا المطروحة وتركز على المجالات الرئيسية، وتدعم تنفيذ عهد بريدجتاون.

15- وقد دعمت التغييرات الثلاثة الأولى (أ-ج) بشكل مباشر التحول الأول المتوخى في عهد بريدجتاون، وهو تحويل الاقتصادات من خلال التنويع. ووُجِّهت التغييرات من الرابع إلى السابع (د-ز) نحو تحقيق قدر أكبر من الاتساق والتنسيق في عمل الأونكتاد، وشملت مجالات عمل جديدة صدر بها تكليف في الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر، وهي تعزيز اقتصاد أكثر استدامة وأقدر على الصمود، وأكدت من جديد أهمية البعد الجنساني في التجارة والتنمية وطابعه الشامل. وشملت التغييرات الثلاثة الأخيرة (ح-ي) تغييرات شاملة لتعزيز أداء الأونكتاد في جميع المجالات.

16- وفي وقت انعقاد الدورة السادسة عشرة للمؤتمر في عام 2024، سيكون عمر الأونكتاد 60 عاماً. وقالت إنها تعتزم بلوغ تلك الذكرى وهي تتطلع إلى المستقبل من أجل تحقيق نتائج حقيقية وبناء الثقة والحفاظ عليها. وستسعى إلى الأخذ بالخطاب الجديد لاقتصاديات التنمية الوارد شرحه، وهو نهج أعمق وأكثر شمولاً إزاء المسائل الجنسانية، وزيادة تعزيز بحوث الأونكتاد القائمة على الأدلة وتحليل

السياسات، وتوفير حلول سليمة وقابلة للتطبيق للتنمية المستدامة في جميع مجالات البحوث. وقالت إنها ستهدف إلى تحقيق التلاحم داخل المؤسسة وجعلها أكثر تكاملاً وتماسكاً وتنسيقاً وتعاوناً، فضلاً عن تعزيز التعاون التقني. وستسعى أيضاً إلى الاستفادة الكاملة والجيدة من العضوية العالمية للأونكتاد، مع توفير حيز إضافي للحوار والتبادل الفعال والمثمر، وستدعم بكل إخلاص جهود الدول الأعضاء الرامية إلى تنشيط الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد وقدراتها الفريدة على بناء توافق الآراء. وسيتوقف الكثير على تصحيح الأمور. والخطر هو عقد آخر ضائع في كثير من بلدان العالم النامي، في حين أن الإمكانية متاحة للعودة إلى المسار الصحيح وبناء المستقبل بشكل مختلف ومعاً.

متابعة وتنفيذ عهد بريدجتاون

17- أدلى المتكلمون أدناه ببيانات في إطار هذا البند من جدول الأعمال: ممثل بربادوس، متكلماً باسم مجموعة الـ 77 والصين؛ وممثل الاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؛ وممثل باكستان، باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ؛ وممثل المكسيك، باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي؛ وممثل جمهورية كوريا، باسم مجموعة الدول المتقدمة غير المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي (جسكانز: JUSSCANNZ)؛ وممثل الاتحاد الروسي، باسم الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية – الآسيوية؛ وممثل دولة فلسطين، باسم المجموعة العربية؛ وممثل بربادوس، باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وممثل الفلبين؛ وممثل إندونيسيا؛ وممثل شيلي؛ وممثل الأردن؛ وممثل نيجيريا؛ وممثل المغرب؛ وممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية؛ وممثل لبنان؛ وممثل كوبا؛ وممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات؛ وممثل كوستاريكا؛ وممثل أوغندا؛ وممثل الأرجنتين.

18- ورحب ممثلو المجموعات الإقليمية والمندوبون بالرؤية الاستراتيجية والتغييرات الـ 10 التي حددتها الأمينة العامة للأونكتاد لتعزيز الأونكتاد وتنشيطه، وأشار بعض المجموعات الإقليمية إلى الجهود المبذولة لتنشيط المنظمة وتعزيز النهج الاستشاري الذي تأخذ به في التعامل مع الدول الأعضاء. وأعرب العديد من المجموعات الإقليمية وعدة مندوبين عن دعمهم لقيادتها وللإجراءات الرئيسية المتخذة للبدء في تنفيذ الرؤية الاستراتيجية، وضمان نجاح عهد بريدجتاون، وإقدار الأونكتاد على تحقيق الغرض المنشود.

19- ولاحظت مجموعة إقليمية أن الذكرى السنوية الستين المقبلة لإنشاء الأونكتاد تتيح فرصة لتعزيز دور المؤسسة في النظام المتعدد الأطراف، بل ربما تنشئ التزاماً بالقيام بذلك، وهو ما يتطلب أن تراعي مساهمات الأونكتاد التطورات المستجدة وتكون متسقة وذات صلة وقائمة على بناء التوافق في الآراء.

20- وشارك ممثلو العديد من المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين الأمينةَ العامةَ تقييمها لأثر الجائحة والتحديات التي تطرحها. وسلطوا الضوء على تفاقم خطوط الصدع القائمة في قطاعات الصحة والاقتصاد، مشيرين في الوقت نفسه إلى التحديات التي تواجهها البلدان النامية في أعقاب جائحة كوفيد-19 والتي أدت إلى تزايد الفجوات وعدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. ومن بين التحديات المطروحة الإنصاف في إتاحة اللقاحات، والقدرة على تحمل الديون، والأمن الغذائي، والفجوة الرقمية، ومعدلات النمو المتفاوتة، وارتفاع تكاليف الشحن، وتقييد حركة السلع والأشخاص، وحالة الطوارئ المناخية، والتحول الاقتصادي، والنزعة الحمائية.

21- ودعا ممثل مجموعة إقليمية إلى اتخاذ إجراءات للحد من تراجع التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وشدد على أن مهمة الأونكتاد المتمثلة في تحقيق "الرخاء للجميع" أصبحت أكثر أهمية من أي وقت مضى، في حين أشارت مجموعة إقليمية أخرى ومندوب إلى أن الأونكتاد يمكن أن يؤدي دوراً رئيسياً في التصدي لتلك التحديات من خلال تنفيذ عهد بريدجتاون.

22- وأشـــارت بعض المجموعات الإقليمية وأحد المندوبين إلى روح التضـــامن التي يتحلى بها الأعضـاء، في حين دعت مجموعة إقليمية أخرى المجتمع الدولي إلى مسـاعدة البلدان النامية في جهودها من أجل اللحاق بالركب في مجال التنمية وأعربت عن قلقها إزاء عكس اتجاه المكاســب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس. وقال عدة مندوبين إنه ينبغي للبلدان أن تتعلم الدروس من الأزمة الحالية حتى يتمكن المجتمع الدولي من الاستجابة على نحو أفضل للأزمات في المستقبل. وسيتطلب النجاح الشفافية والعمل الجماعي والتضـــامن لكي لا يُترك أي بلد خلف الركب. وقال بعض المندوبين إنه ينبغي أيضـــاً إيلاء الاهتمام اللازم لضـمان عدم إهمال المشـاريع البالغة الصـغر والمشـاريع الصـغيرة والمتوسـطة والشـباب والنساء وجماعات السكان الأصليين.

23- وأشـارت مجموعة إقليمية ومندوب إلى أن للأونكتاد دوراً هاماً يؤديه في وضــع إجراءات وإيجاد حلول عملية وملموســة لمواجهة التحديات التي تعترض البلدان النامية، بما في ذلك العجز في الهياكل الأساسية، وتوفير التمويل للتجارة والتنمية، ودعم المشاريع البالغة الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وأوجه عدم المسـاواة بين البلدان. وقال مندوب آخر إن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات في مجال الصـحة وتعزيز قدرة الاقتصـاد على الصـمود، والتحول الرقمي (دعم المشـاريع البالغة الصـغر والمشـاريع الصـغيرة والمتوسطة والاقتصاد الإبداعي)، والتحول العادل في مجال الطاقة.

24- ورحبت مجموعة إقليمية أخرى بتصـميم الأمينة العامة للأونكتاد على الاسـتثمار في اسـتراتيجية جديدة وطموحة في مجال الاتصـــالات. وأشـــارت إلى أنه من المهم التحقق من أن منشـــورات الأونكتاد موضـوعية ومتسقة، وتستند إلى أدلة واضـحة وقابلة للتأكد منها، تعكس الوعي بالسياقات المتغيرة والحالة الاقتصادية والسياسية المتقلبة في البلدان.

25- وشـــددت مجموعة إقليمية أخرى ومندوب آخر على أن المســـاعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد أساسية للاستجابة للتحديات التي تفرضـها الجائحة في مجالات مثل الاسـتثمار والنقل والجمارك والتغيير الهيكلي والتجارة الخضراء وتيسير الأعمال التجارية وأثر كوفيد-19، بما في ذلك على المرأة.

26- وأعربت مجموعة إقليمية أخرى عن تقديرها للمقترحات الجريئة التي قدمها الأونكتاد في مجال السـياسـة العامة للاسـتجابة لأزمة كوفيد-19، بما في ذلك حزمة التدابير الخاصـة بأزمة فيروس كورونا بقيمة 2,5 تريليون دولار، واعتماد ترتيبات جديدة وعادلة فيما يتعلق بتخصـيص حقوق السـحب الخاصـة، وإنشاء وكالة مستقلة للتصنيف الائتماني، وحزمة التدابير الرامية إلى تخفيف أعباء الديون التي تثقل كاهل البلدان النامية، والدعوة إلى الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية وتمويل المناخ.

27- وأعربت إحدى المجموعات الإقليمية عن تقديرها لعمل الأونكتاد في مجال الإحصـــاءات واسـتخدامها في عرض البحوث القائمة على الأدلة؛ وقالت إن من المهم الحفاظ على الخبرة الإحصـائية فيما يتعلق بمواضـيع معينة في جميع مكونات المنظمة. وشـددت مجموعة إقليمية أخرى على أهمية التأكد من أن منشورات الأونكتاد موضوعية ومتسقة وقائمة على أدلة واضحة وقابلة للتأكد منها.

28- وأبرزت مجموعة إقليمية أخرى أن الدول الجزرية الصـــغيرة النامية لا تواجه تحديات تتمثل فقط في أوجه الضـعف المتأصـلة فيها، التي لا تتصـل مباشـرةً بآفاقها في مجالي التجارة والتنمية، بل تواجه أيضـاً تحديات تتعلق بالقضـايا المترابطة للتجارة والتمويل والاسـتثمار والتكنولوجيا والتنمية المسـتدامة. وسـيكون عمل الأونكتاد فيما يتعلق بالجهود المبذولة داخل الأمم المتحدة بشـأن التدابير الرامية إلى تكملة الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشـر الضـعف عنصـرين حاسـمين ضـروريين لضـمان تنمية الدول الجزرية الصغيرة النامية.

29- ورحبت بعض المجموعات الإقليمية بمبادرة العمل بشأن التجارة والبيئة من منظور إنمائي باعتبارها مفيدة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. وأشارت مجموعة إقليمية إلى أن الفريق العامل ركز على كيفية إدماج البيئة وتغير المناخ من منظور إنمائي، ولا سيما في تصور إطار اقتصادي مستدام لبلدان الخط الأمامي.

30- وشدد مندوب على أهمية توفير تمويل كاف ويمكن التنبؤ به للتعاون التقني. فقد ساعد النهج النشط والمرن الذي اتبعه الأونكتاد في توفير التعاون التقني خلال الأزمة البلدانَ على مجابهة التحديات. ولاحظ بعض المندوبين أن الأموال المخصصة لا تزال تشكل شاغلاً فيما يتعلق بتمويل المساعدة عندما تنشأ تحديات؛ لذا، من المهم أن يتمتع الأونكتاد بدرجة من الاستقلالية في مجال تعبئة الموارد. ودعوا البلدان إلى زيادة الأموال غير المخصصة للصناديق الاستئمانية.

31- وأعرب مندوب عن تأييده لعمل الأونكتاد في مساعدة أقل البلدان نمواً على تنمية اقتصادات أكثر قدرة على الصمود وفي مساعدة البلدان على التعافي في فترة ما بعد كوفيد-19. وقال مندوب آخر، في معرض إشارته إلى *تقارير أقل البلدان نمواً*، إن تنمية القدرات الإنتاجية أمر حيوي للتعافي من الأزمات وهي السبيل الوحيد لتحقيق التنمية المستدامة للبلدان، في حين أشار مندوب آخر إلى التحليل الذي أجراه الأونكتاد مؤخراً بشأن اتفاق التجارة الحرة القارية الأفريقية.

32- وقال مندوب إن هناك حاجة إلى دراسة الحواجز غير الجمركية، ولا سيما ما يتعلق بفرض تدابير قسرية انفرادية غير قانونية أثرت سلباً على بعض الدول الأعضاء في جميع مجالات اقتصادها، بما في ذلك الصحة والتعليم والتكنولوجيا والأغذية والتجارة.

33- وشدد بعض المندوبين على أهمية تعددية الأطراف، ولا سيما فيما يتعلق بقواعد التجارة وعدم التمييز لضمان استقرار التمويل وإمكانية التنبؤ بالتجارة الدولية ودورها الأساسي في الانتعاش الاقتصادي.

باء- الترابط والاستراتيجيات الإنمائية في عالم تسوده العولمة
(البند 2 من جدول الأعمال)

34- شددت الأمينة العامة للأونكتاد، في افتتاح المناقشة، على التغيرات السريعة والمضرة التي تؤثر على الاقتصاد العالمي والتي تخلق سياقات جديدة، الأمر الذي يتطلب بدوره استراتيجيات إنمائية جديدة. وشملت هذه التغييرات ما يلي: زيادة أوجه عدم المساواة على نطاق العالم التي بلغت في الوقت الراهن نقطة تحول؛ والتحولات في النظام الإيكولوجي المالي العالمي حيث حدث تقدم في مجالات مثل الإدارة العالمية للديون رغم أن هذه التحولات لم تبلغ بعدُ الحجم والطموح اللازمين؛ والحاجة المتزايدة إلى إدماج تغير المناخ في الاستراتيجيات الإنمائية؛ والتحولات العميقة في التجارة الدولية فيما يتعلق بالتقدم التكنولوجي؛ والأهمية المتزايدة للأطر الإقليمية والتطورات التي يحركها المناخ.

35- وعرض ممثلو أمانة الأونكتاد *تقرير التجارة والتنمية لعام 2021*، الذي يحدد المخاطر المرتبطة بانتعاش النشاط الاقتصادي الذي لوحظ في عام 2021، ويستعرض السياق التاريخي والدروس التي يمكن استخلاصها فيما يتعلق بالتحديات والآفاق المطروحة حالياً في سياق الانتعاش بعد كوفيد-19 في عالم تزداد فيه التفاوتات والقيود المتصلة بالمناخ. وطرحوا سلسلة من الإصلاحات النظمية المقترحة المتعلقة بالتجارة والتمويل الدوليين والتي قد تبشر بتحول هيكلي أخضر في ظل دولة إنمائية خضراء ممولة تمويلاً كافياً.

36- وأشار ممثلو العديد من المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين إلى أهمية طبعة عام 2021 من التقرير من حيث تسليط الضوء على الأثر غير المتكافئ للجائحة والتفاوت في الانتعاش في فترة ما بعد الجائحة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

37- وكرر بعض المجموعات الإقليمية والمندوبين تأكيد الدعوات الواردة في التقرير إلى تخفيف عبء الديون بشكل متضافر واتخاذ ما يلزم من إجراءات لكي تؤدي السياسة المالية دوراً أبرز في الاقتصاد العالمي، فضلاً عن الحاجة إلى مزيد من التنسيق بين السياسات عبر الاقتصادات المتقدمة والنامية لإصلاح البنيان المالي الدولي، وهي قضايا رئيسية في تحقيق الأهداف المتوخاة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

38- وسلط عدد من المجموعات الإقليمية والمندوبين الضوء على عدم المساواة في الحصول على اللقاحات في جميع أنحاء العالم، فضلاً عن الحاجة إلى مزيد من الدعم من البلدان المتقدمة في نشر اللقاحات في البلدان النامية، بما في ذلك الاقتراح الداعي إلى التنازل مؤقتاً عن حقوق الملكية الفكرية المتصلة باللقاحات.

39- ودعت مجموعة إقليمية ومندوب إلى مواصلة إعادة توزيع حقوق السحب الخاصة من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية، فضلاً عن رصد مخصصات جديدة من حقوق السحب الخاصة، من أجل المساعدة على تخفيف قيود السيولة التي تفاقمت بسبب الجائحة في العديد من البلدان النامية.

40- ولاحظت مجموعة إقليمية وبعض المندوبين أوجه التفاوت فيما يتعلق بأسباب تغير المناخ وآثاره، حيث إن البلدان النامية الأفقر التي أسهمت بأقل قدر في تغير المناخ كثيراً ما تكون أشد المتضررين من الظواهر المناخية، فضلاً عن أنها الأقل قدرة على التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. وشدد عدد من المجموعات الإقليمية ومندوب على الدور الحاسم للتحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي في بناء اقتصادات أكثر قدرة على الصمود في وجه آثار تغير المناخ. وأعربت مجموعة إقليمية عن اهتمامها بتحقيق استفادة أكبر من خبرة الأونكتاد وإمكاناته التحليلية في استكشاف عينة تخص المنطقة من جدول أعمال المناخ العالمي، والمساعدة في إقامة حوار بين المؤسسات بشأن هذا الموضوع.

41- وأعربت مجموعة إقليمية أخرى عن القلق إزاء استخدام مصطلح "الأخضر" في جميع أجزاء التقرير عند الإشارة إلى القضايا البيئية، وطلبت إعطاء الأفضلية لمفهوم "البعد البيئي للتنمية المستدامة".

42- وأعربت بعض المجموعات الإقليمية عن رأي يفيد بوجود حاجة إلى تعزيز استعراض الأقران قبل إصدار المنشورات الرئيسية، وإلى وضع العلاقة بين مواطن الضعف المتعلقة بالاقتصاد أو بالديون واتفاقات التجارة والاستثمار الطوعية موضع السؤال. وأعربت مجموعة إقليمية عن شكوكها فيما يتعلق بفعالية وفوائد التخفيف من تدابير حماية حقوق الملكية الفكرية كوسيلة لدفع عجلة نشر التكنولوجيات الصديقة للبيئة على الصعيد العالمي. وقالت مجموعة إقليمية أخرى إن هناك حاجة إلى تحقيق التآزر والتكامل والاتساق مع العمل المنجز والقرارات المتخذة داخل كيانات الأمم المتحدة وغيرها من الكيانات المتعددة الأطراف ذات الصلة.

43- وشجع أحد المندوبين الأونكتاد على الاستفادة من دوره القيادي بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى لدعم بناء الهياكل الأساسية الرقمية في البلدان النامية.

44- وأعربت مجموعة إقليمية عن ضرورة مشاركة الأونكتاد في مناقشات منظمة الصحة العالمية واجتماعاتها لضمان إمكانية تمثيل الدول غير الأعضاء في تلك المنظمة تمثيلاً كافياً في هذه الاجتماعات.

45- وأعربت مجموعة إقليمية أخرى عن تأييدها للتداول بشأن مشاريع الاستنتاجات المتفق عليها لكل بند موضوعي من بنود جدول أعمال مجلس التجارة والتنمية وهيئاته الفرعية. وأعربت بعض المجموعات الإقليمية عن قلقها إزاء هذا المقترح.

جيم- الاستثمار من أجل التنمية: الاستثمار في الانتعاش المستدام

(البند 3 من جدول الأعمال)

46- افتتحت الأمينة العامة للأونكتاد المناقشة بالدعوة إلى تعبئة المزيد من رؤوس الأموال في نهاية سلسلة الاستثمار، ولا سيما بالنسبة لأشد الاقتصادات ضعفاً، وتيسير انتقال الاستثمار المستدام من الأسواق المتخصصة إلى الأسواق الأعم.

47- وعرض ممثل عن أمانة الأونكتاد النقاط البارزة في *تقرير الاستثمار العالمي لعام 2021* بشأن هذه المواضيع وفي أحدث إصدار *لمرصد اتجاهات الاستثمار العالمية*. وأشار إلى التناقض بين انخفاض مستوى الاستثمار المستدام على أرض الواقع، من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر وتمويل المشاريع، وازدهار التمويل المستدام، الذي يمكن أن يؤدي دوراً أكبر في المساعدة على تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان. لذا، اتخذت الأمانة مبادرات لإنشاء مرصد عالمي للتمويل المستدام وتحالف عالمي للمناطق الاقتصادية الخاصة، لتوجيه استثمارات إضافية ذات جودة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

48- وقدم خمسة متحاورين أفكاراً ثاقبة أخرى بشأن التحديات والفرص المطروحة أمام التمويل المستدام والاستفادة من أسواق رأس المال من أجل التنمية المستدامة. وأشار عدة متحاورين إلى دعم الأونكتاد وتوجيهاته بشأن أسواق رأس المال في مجال الاستثمار المستدام، بما في ذلك من خلال مبادرة أسواق الأوراق المالية المستدامة والتقارير المتعلقة بالاستدامة التي يعدها فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ.

49- وأثنى ممثلو العديد من المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين على ما تضمنه التقرير من تحليل قيم وتطلعي ورحبوا بتخصيص فصل يتناول أسواق رأس المال والتمويل المستدام. وأشارت بعض المجموعات الإقليمية على وجه الخصوص إلى البعد الإقليمي للتحليل الذي تضمنه التقرير. وأشارت مجموعة إقليمية أخرى إلى الدعوة الواردة في التقرير إلى "دَفعة كبيرة" لاستثمارات القطاع الخاص، في حين أكدت مجموعة إقليمية أخرى أن المعلومات المحدثة عن الاستثمار الواردة في إصدار *مرصد اتجاهات الاستثمار العالمية* جاءت في الوقت المناسب.

50- وأشارت عدة مجموعات إقليمية إلى أن تنفيذ عهد بريدجتاون قد بدأ بالمنتدى العالمي للاستثمار، الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر 2021، عقب الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. ودعت مجموعة إقليمية أخرى إلى إجراء حوار سنوي بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن دعم الأونكتاد فيما يتعلق بالاستثمار في أهداف التنمية المستدامة والانتعاش بعد الجائحة.

51- وأعربت عدة مجموعات إقليمية وبعض المندوبين عن القلق إزاء الفجوة التمويلية المتزايدة في الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما في أقل البلدان نمواً. وأشاروا إلى الدور الذي يمكن أن تؤديه أسواق رأس المال، ولا سيما في الاقتصادات النامية التي كثيراً ما يكون فيها النظام الإيكولوجي المالي متخلفاً. واقترحت مجموعة إقليمية أخرى وبعض المندوبين تدابير يمكن أن تدعم البلدان النامية، بما في ذلك آليات إزالة المخاطر، واستعراض نظام التصنيفات الائتمانية، وسندات أهداف التنمية الخضراء/المستدامة، ودور الصناديق السيادية، ودعم مرفق للهياكل الأساسية يكون مدعوماً من الأمم المتحدة. وأشار متحاور إلى أن وضع مؤشر للسوق يركز على أهداف التنمية المستدامة يمكن أن يساعد على توجيه المزيد من الاستثمارات إلى البلدان النامية.

52- وأعربت بعض المجموعات الإقليمية عن قلقها إزاء التدابير المقيِّدة للاستثمار التي نُفِّذت خلال الجائحة، معترفةً بالانخفاض المقلق في الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2020 والمكاسب غير المتكافئة في عام 2021. وأشار مندوب آخر إلى حق البلدان في إدخال تغييرات على نظامها الاستثماري.

53- وأيد العديد من المندوبين عمل الأونكتاد في مجال تيسير الاستثمار وترويجه، بما في ذلك الأدوات المتاحة على الإنترنت والمساعدة التقنية، في ضوء التغيرات التي طرأت على بيئة سياسات الاستثمار العالمية والاتجاهات الأخيرة للاستثمار الأجنبي المباشر. ودعوا الأونكتاد إلى مساعدة البلدان النامية في إعداد مشاريع وسياسات استثمارية مقبولة مصرفياً لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسي. وأكدوا أيضاً أن من المهم تقديم الدعم إلى البلدان النامية في هذا المجال بالنظر إلى المفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية.

54- وسلم العديد من المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين بضرورة إدماج الأداء المتعلق بالاستدامة في جميع أنحاء النظام المالي، وأشاروا إلى ما يبذله الأونكتاد من جهود مكثفة لتعزيز استيعاب أسواق رأس المال للاستدامة ومساعدة البلدان النامية على اجتذاب الاستثمار الطويل الأجل. وأعربوا عن تطلعهم إلى الأنشطة المقبلة للمرصد العالمي للتمويل المستدام.

55- وأثنت إحدى المجموعات الإقليمية على الأونكتاد لقيامه بأنشطة أخرى ذات صلة بالتمويل المستدام، بما في ذلك مبادرة أسواق الأوراق المالية المستدامة، وتيسير الاستثمار المؤسسي المستدام، وفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ. وأقرت بعض المجموعات الإقليمية بالعمل الجاري الذي يضطلع به الأونكتاد لدعم الاستثمار من أجل التنمية المستدامة على نطاق أوسع، بما في ذلك من أجل التنمية الصناعية، وأشارت إلى المبادرة المتعلقة بالتحالف العالمي للمناطق الاقتصادية الخاصة. وأشارت بعض المجموعات الإقليمية وأحد المندوبين إلى عمل الأونكتاد في مجال إصلاح معاهدات الاستثمار وتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار، بما في ذلك الأداة المعدّة للتعجيل بإصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية، الذي يمكن أن يسهم في تعزيز الانتقال إلى استثمار أكثر استدامة وتضخيم الأثر الإنمائي.

56- وأعربت الأمانة عن تقديرها لما قدمته الوفود من دعم وتوجيه، وهو ما يؤكد تركيز الوفود على عمل الأونكتاد في مجال التمويل المستدام.

دال- *تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2021: أقل البلدان نمواً في عالم ما بعد جائحة كوفيد: التعلّم من 50 عاماً من الخبرة*

(البند 4 من جدول الأعمال)

57- عرض ممثل عن أمانة الأونكتاد *تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2021: أقل البلدان نمواً في عالم ما بعد كوفيد - التعلم من 50 عاماً من الخبرة*، وقدم لمحة عامة عن التنمية في البلدان بعد 50 عاماً ومقترحات تتعلق بالسياسة العامة. وأشار إلى أن عدد البلدان التي رُفعت أسماؤها من قائمة أقل البلدان نمواً هو ست بلدان فقط. وشدد على عواقب جائحة كوفيد-19 في أقل البلدان نمواً، بما في ذلك عكس مسار التقدم في مجال التنمية الذي أحرز في الماضي بشق الأنفس. وفي حين أن مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً قد تأجل، فإن المجتمع الدولي بحاجة إلى مواصلة تعزيز التزاماته ودعمه للبلدان. وسيسهم الأونكتاد بنشاط في تنفيذ برنامج عمل الدوحة.

58- ورحب ممثلو العديد من المجموعات الإقليمية بالتقرير ودعوا إلى تقديم الدعم إلى أقل البلدان نمواً في عدة مجالات، بما في ذلك إلغاء الديون، ووضع آليات جديدة لدعم أقل البلدان نمواً، والوصول إلى

الأسواق والأفضليات التجارية، وتعزيز القدرات الإنتاجية، وتطعيم سكان أقل البلدان نمواً ضد كوفيد-19، ونقل المعارف والتكنولوجيا، وتنويع المنتجات، وسلاسل التوريد. ودعوا إلى تقديم الدعم لمساعدة أقل البلدان نمواً على الخروج من الأزمة الصحية والاقتصادية والاجتماعية. وأشارت عدة مجموعات إقليمية إلى أهمية التضامن في المجتمع الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بإنتاج اللقاحات وتوزيعها على أقل البلدان نمواً. ودعوا الأونكتاد إلى مواصلة العمل البحثي والمساعدة التقنية لصالح أقل البلدان نمواً.

59- ودعا العديد من المندوبين إلى تقديم الدعم لأقل البلدان نمواً لمساعدتها على التنفيذ الفوري لخطة عمل الدوحة المقبلة. ودعوا إلى دعم صندوق للمرونة والاستدامة، والتجارة الإلكترونية، وتوزيع لقاحات كوفيد-19، والجهود الرامية إلى مواجهة تغير المناخ، والمساعدة التقنية. وشددوا على الحاجة إلى بناء القدرات الإنتاجية، مع مراعاة إنتاج اللقاحات وتوزيعها في أقل البلدان نمواً.

60- ورداً على أسئلة المندوبين، أوضحت أمانة الأونكتاد الإجراءات الرئيسية التي سيواصل الأونكتاد اتخاذها دعماً لأقل البلدان نمواً في جهودها الإنمائية، وتناولت بالتفصيل المنهجية المتبعة فيما يتعلق بمؤشر القدرات الإنتاجية.

هاء- التقرير المتعلق بالمساعدة المقدَّمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

(البند 5 من جدول الأعمال)

61- لخّص ممثل لأمانة الأونكتاد نتائج التقرير وتوصياته (TD/B/EX(71)/2). وعلى الرغم من الصدمة الشديدة التي خلفتها جائحة كوفيد-19، لا يزال الاحتلال يشكل العقبة الرئيسية أمام التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويتطلب الانتعاش زيادة الدعم الدولي ورفع القيود التي يفرضها الاحتلال. وقد مُددت ولاية الأمانة بموجب عدة قرارات للجمعية العامة وعهد بريدجتاون. ويتطلب إنجاز الولاية الموسعة موارد إضافية من الميزانية العادية وموارد خارجة عن الميزانية.

62- ووصف رئيس وزراء دولة فلسطين التقرير بأنه دقيق وذو مصداقية. وأشار إلى أن حكومته تعتزم إجراء انتخابات عامة إذا سمحت السلطة القائمة بالاحتلال للفلسطينيين في القدس الشرقية بالتصويت. ودعا إلى عملية سلام لإنهاء الاحتلال. وتشمل العقبات الاقتصادية التي تواجهها حكومته اقتطاعات أحادية الجانب من الإيرادات المالية الفلسطينية من جانب السلطة القائمة بالاحتلال، مما يؤدي إلى أزمة مالية ويلغي قدرة حكومته على دفع الرواتب. وأشار إلى انخفاض دعم الميزانية من المانحين والمبادرات الحكومية لإصلاح الاقتصاد وبناء القدرات المختلفة.

63- وأعرب ممثل الاتحاد الأوروبي عن قلقه إزاء الظروف الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19. وقال إن الاتحاد الأوروبي هو أكبر المانحين لدولة فلسطين وأكثرها ثباتاً وإنه يخطط لتقديم 1,15 بليون يورو من المساعدات لدولة فلسطين في الفترة من 2021 إلى 2024. وذكر أن المستوطنات تشكل عقبات وأعرب عن تأييده لحل الدولتين.

64- وردد العديد من المجموعات الإقليمية والمندوبين ومنظمة حكومية دولية النتائج التي خلص إليها التقرير، وأيد معظم الوفود التوصيات الواردة فيه. وأعربوا عن قلقهم إزاء تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي زادت سوءاً بسبب جائحة كوفيد-19، وتراجع الدعم المقدم من الجهات المانحة، وتدابير الاحتلال، مما جعل عام 2020 أسوأ عام للفلسطينيين منذ 1994.

65- وأيد العديد من المجموعات الإقليمية والمندوبين الرسالة التي ينقلها التقرير ومفادها أن الاحتلال لا يزال أكبر عائق أمام التنمية في الأرض الفلسطينية وأن الانتعاش يتوقف على زيادة المعونة الدولية وتخفيف القيود التي يفرضها الاحتلال.

66- وأعرب العديد من المجموعات الإقليمية والمندوبين عن قلقهم إزاء القيود المفروضة على حركة الفلسطينيين، ونمو المستوطنات، والحالة المالية، والاقتطاعات الأحادية الجانب التي تقوم بها إسرائيل من الإيرادات الفلسطينية. وأشاروا إلى أن الحكومة الفلسطينية تفتقر إلى الموارد وإلى الحيز الكافي في مجال السياسات العامة للتعامل مع التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 وغيرها من التحديات. لذا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يضاعف دعمه للشعب الفلسطيني.

67- وعدَّد عدة مندوبين ومجموعات إقليمية الدعم الذي تقدمه بلدانهم إلى الشعب الفلسطيني وأعربوا عن تضامنهم مع حقه في التنمية. ودعوا إلى إحياء عملية سلام من أجل حل عادل قائم على وجود دولتين، يستند إلى القانون الدولي، ويفضي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة، عاصمتها القدس الشرقية.

68- وأشاد العديد من المجموعات الإقليمية والمندوبين ببرنامج الأونكتاد المتعلق بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني الذي يواصل، على الرغم من عدم كفاية الموارد وغير ذلك من الصعوبات، تقديم البحوث وورقات السياسات ومشاريع التعاون التقني والخدمات الاستشارية والتدريب ومشاريع بناء القدرات للقطاعيْن العام والخاص الفلسطينييْن.

69- وحث العديد من المجموعات الإقليمية والمندوبين الأمانة والدول الأعضاء على تنفيذ الفقرة 55(د د) من مافيكيانو نيروبي والفقرة 127(ب ب) من عهد بريدجتاون عن طريق تعزيز وحدة الأونكتاد لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، وتأمين موارد إضافية من الميزانية العادية وخارجة عن الميزانية لإنجاز ولايتها.

70- وذكر عدد من المجموعات الإقليمية والمندوبين أنهم سيقدمون مشاريع استنتاجات متفق عليها في إطار هذا البند من جدول الأعمال لكي ينظر فيها المجلس.

واو- الجلسة العامة الختامية

71- أعربت الأمينة العامة للأونكتاد عن تقديرها للبيانات التي أدلى بها الأعضاء ومساهماتهم ومشاركتهم طوال الدورة التنفيذية للمجلس. وعلى وجه الخصوص، تعكس الاستنتاجات المتفق عليها المعتمدة الدعم الذي تحظى به أمانة الأونكتاد والثقة في استراتيجية تنفيذ عهد بريدجتاون. وأشارت إلى ما تتسم به الفترة الحالية من ظروف ملحة وطموحات وتوقعات كبيرة، وقالت إنها تعوّل على دعم الأعضاء لتحقيق تلك الغايات. وسلمت بأن هذه التوقعات لن تتحقق بسرعة، لأن بناء الثقة يستغرق وقتاً طويلاً ولأن العلاقات تُبنى من الألف إلى الياء، وأن ذلك يستلزم الاستثمار في تعبئة الإرادة السياسية وتحقيق نتائج طويلة الأمد. وقالت إنها استمعت بعناية إلى جميع المساهمات وأكدت للمندوبين أن آراءهم ستراعى على النحو الواجب وستُدمج في تنفيذ استراتيجيتها وتوجهها العام وفي عمل الأمانة، وستعمل على تعزيز مشاركتهم النشطة والمستمرة. ويقترن موعد انعقاد الدورة التنفيذية الحالية ببعض الأهداف المرحلية التي ينبغي تحقيقها حتى الدورة السادسة عشرة للمؤتمر. وقد أظهرت الوفود الإرادة السياسية لكي تكون الدورة ذات مغزى وذات صلة وتخدم ولاية المؤتمر على نحو أفضل. وفي حين أن النجاح ليس مضموناً، فإنها تؤكد للوفود الالتزام بتحقيقه معاً.

72- وقالت ممثلة مجموعة إقليمية إن عهد بريدجتاون دليل على التزام الدول الأعضاء الثابت إزاء الأونكتاد ودعمها القوي له. وتعقد المجموعة الإقليمية آمالاً كبيرة على القدرة على العمل من أجل تعزيز الأونكتاد، ومن ثم تنشيط آليته الحكومية الدولية. وقد فكرت المجموعة في القدرة على المشاركة بشكل هادف في القضايا الحاسمة التي تؤثر على تنمية بلدان المجموعة. وتحدثت على مضض عن مسألة مشروع الاستنتاجات المتفق عليها الذي اقترحته المجموعة، والذي قُدم إلى المجلس أثناء الدورة، وعن خيبة الأمل العميقة لأن بعض المجموعات الإقليمية لم تقبل محاولة حقيقية لتحقيق نتائج ملموسة. وقالت إن

الأونكتاد منظمة بالغة الأهمية بالنسبة للبلدان النامية، وإن عدم الرغبة في مناقشة مضمون الاقتراح أمر مؤسف ومقلق. ومع ذلك، قالت المجموعة الإقليمية إنها سعيدة لرؤية أن طلب الإشارة رسمياً إلى الاقتراح، استناداً إلى الممارسة السابقة، قد استُجيب له وسيشكل أيضاً جزءاً من الوثائق الرسمية للمداولات[1]. وشددت على العناصر الرئيسية للاقتراح، أي الاستجابة العالمية لتغير المناخ، والاستثمار في الانتعاش المستدام، وتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني. فالاستنتاجان المتفق عليهما المعتمدان في الجلسة العامة الختامية دليل على أنه يمكن التوصل إلى نتائج ملموسة من خلال مناقشات المجلس بفضل الإرادة السياسية للجميع. وأعربت عن التزام المجموعة الإقليمية بمواصلة العمل في إطار النظام الداخلي للمجلس، وبالسعي، حسب الاقتضاء، إلى تنشيط أي قواعد يقصد بها تمكين الأعضاء من تنفيذ الولاية الكاملة للأونكتاد والانفتاح على إجراء مناقشات بناءة مع المجموعات الإقليمية الأخرى، من أجل تحقيق نتائج ملموسة في الدورة العادية للمجلس في حزيران/يونيه 2022.

73- وأشار ممثل مجموعة إقليمية أخرى إلى التبادلات الممتازة وفتح حوار واعد بشأن السبل والوسائل، انطلاقاً من روح عهد بريدجتاون، لتنشيط الآلية الحكومية الدولية. وقال إن المجموعة ستظل بكل سرور منخرطة في الجهود المبذولة من أجل المضي قدماً. وأشارت ممثلة مجموعة إقليمية أخرى إلى الرؤية القوية لتنفيذ عهد بريدجتاون وتنشيط الأونكتاد، تحضيراً للدورة السادسة عشرة للمؤتمر. وإذ رحبت بالاستنتاجات المتفق عليها بشأن التقرير الرئيسي، أحاطت علماً بمشروع الاستنتاجات المتفق عليها الذي قدمته إحدى المجموعات الإقليمية، وكررت تأكيد الحاجة إلى مناقشة المسألة مناقشة متعمقة فيما بين جميع المجموعات الإقليمية. وقالت إن مجموعتها تتطلع إلى المشاركة البناءة في تلك المناقشات.

ثالثاً- المسائل الإجرائية وما يتصل بها من المسائل

ألف- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند 1 من جدول الاعمال)

74- أقر مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في 10 شباط/فبراير 2022، جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية الحادية والسبعين، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/EX(71)/1/Rev.1. وتبعاً لذلك، كان جدول أعمال الدورة التنفيذية كما يلي:

1- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

2- الترابط والاستراتيجيات الإنمائية في عالم تسوده العولمة.

3- الاستثمار من أجل التنمية: الاستثمار في الانتعاش المستدام.

4- *تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2021: أقل البلدان نمواً في عالم ما بعد جائحة كوفيد - التعلّم من 50 عاماً من الخبرة.*

5- التقرير المتعلق بالمساعدة المقدَّمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني.

6- المسائل المتصلة بالهيئات الفرعية لمجلس التجارة والتنمية:

(أ) تقريرا الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي؛

(1) انظر المرفق الأول.

(ب) جدول الأعمال المؤقت لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي؛

(ج) جدول الأعمال المؤقت لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية؛

(د) تقرير فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن أعمال دورته الثامنة والثلاثين.

7- تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية.

8- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من المسائل:

(أ) متابعة وتنفيذ عهد بريدجتاون؛

(ب) تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة 77 من النظام الداخلي للمجلس؛

(ج) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات.

9- جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والستين لمجلس التجارة والتنمية.

10- مسائل أخرى.

11- اعتماد التقرير.

باء- المسائل المتصلة بالهيئات الفرعية لمجلس التجارة والتنمية

(البند 6 من جدول الاعمال)

تقريرا الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي

75- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة السادسة، المعقودة في 17 شباط/فبراير 2022، بتقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي عن دورتها الثانية والثمانين، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/WP/312، وأيد الاستنتاجات المتفق عليها الواردة فيه واعتمد مشروع المقرر المقدم إلى المجلس للنظر فيه (انظر الفصل الأول، الفرع باء).

76- وأحاط المجلس علماً، أيضاً في جلسته العامة السادسة، بتقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي عن دورتها الثالثة والثمانين، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/WP/314، وأيد الاستنتاجات المتفق عليها الواردة فيه.

جدول الأعمال المؤقت لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

77- في الجلسة العامة السادسة أيضاً، أشارت رئاسة المجلس إلى أن الموضوع والأسئلة التوجيهية المحددَيْن للدورة الخامسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي قد تمت الموافقة عليهما من خلال إجراء الموافقة الصامتة الذي اختُتم في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2021. وعلاوة على ذلك، وافق المجلس، من خلال إجراء الموافقة الصامتة نفسه، على اختصاصات فريق الخبراء الحكومي الدولي بصيغتها المنقحة.

78- ولذلك أحاط المجلس علماً بالمقرر (انظر الفصل الأول، الفرع باء) المتعلق بالموضوع والمسائل التوجيهية والاختصاصات بصيغتها المنقحة (انظر المرفق الثاني والمرفق الثالث، على التوالي).

جدول الأعمال المؤقت لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

79- وفي الجلسة العامة السادسة أيضاً، أشارت رئاسة المجلس إلى أن الموضوع والأسئلة التوجيهية المحددَيْن للدورة الخامسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية قد تمت الموافقة عليهما من خلال إجراء الموافقة الصامتة الذي اختُتم في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2021. وعلاوة على ذلك، وافق المجلس، من خلال إجراء الموافقة الصامتة نفسه، على اختصاصات فريق الخبراء الحكومي الدولي بصيغتها المنقحة.

80- ولذلك أحاط المجلس علماً بالمقرر (انظر الفصل الأول، الفرع باء) المتعلق بالموضوع والمسائل التوجيهية والاختصاصات بصيغتها المنقحة (انظر المرفق الرابع والمرفق الخامس، على التوالي).

تقرير فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن أعمال دورته الثامنة والثلاثين

81- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة السادسة المعقودة في 17 شباط/فبراير 2022، بتقرير فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن أعمال دورته الثامنة والثلاثين، على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/99.

جيم- تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية

(البند 7 من جدول الأعمال)

82- أحاط مجلس التجارة والتنمية علماً، أيضاً في جلسته العامة السادسة، بتقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية عن دورته الخامسة والخمسين.

دال- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من المسائل

(البند 8 من جدول الأعمال)

تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة 77 من النظام الداخلي للمجلس

83- قرر المجلس، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 18 شباط/فبراير 2022، إرجاء النظر في الطلبيْن المستلميْن (TD/B(S-XXXII)/R.1 وTD/B/EX(71)/R.1) إلى الدورة التاسعة والستين للمجلس، نظراً لوجود طلبات للحصول على وقت إضافي لاستعراضهما.

84- وترد في الوثيقة TD/B/NGO/LIST/27 قائمة بالمنظمات غير الحكومية البالغ عددها 242 منظمة التي تتمتع حالياً بمركز لدى الأونكتاد.

استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

85- وافق المجلس، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 18 شباط/فبراير 2022، على جدول الاجتماعات للفترة المتبقية من عام 2022، على النحو الوارد في الورقة غير الرسمية المؤرخة 17 شباط/فبراير 2022[(2)].

(2) صدرت بوصفها الوثيقة TD/B/INF.252.

هاء- جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والستين لمجلس التجارة والتنمية

(البند 9 من جدول الأعمال)

86- أقر مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة الختامية، المعقودة في 18 شباط/فبراير 2022، جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والستين للمجلس، طالباً إلى المكتب الموسع مواصلة المشاورات الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن المواضيع المحددة، رهناً بالموافقة اللاحقة، التي ستعالَج في الجزء الرفيع المستوى (انظر المرفق السادس).

واو- مسائل أخرى

(البند 10 من جدول الأعمال)

87- قرر المجلس، أيضاً في جلسته العامة الختامية، أنه نظراً لعدم التوصل بعدُ إلى اتفاق بشأن المواضيع التي ستتناولها اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات واجتماع الخبراء الذي يعقد كل سنة، ستُجرى مشاورات أخرى مع المكتب الموسع للمجلس، بهدف التوصل إلى اتفاق في وقت مبكر من الأسبوع الذي يبدأ في 21 شباط/فبراير 2022. وستُلتمَس الموافقة الرسمية على المواضيع من خلال إجراء الموافقة الصامتة.

زاي- اعتماد التقرير

(البند 11 من جدول الأعمال)

88- اعتمد مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة الختامية، المعقودة في 18 شباط/فبراير 2022، التقرير المتعلق بدورته التنفيذية الحادية والسبعين، الذي سيتضمن الاستنتاجات المتفق عليها المعتمدة والمقررات المتخذة، والمسائل التي نوقشت في إطار البند 10 والإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس، وموجز الرئاسة بشأن جميع البنود الموضوعية، فضلاً عن المسائل الإجرائية وما يتصل بها من المسائل. وأذن المجلس كذلك للمقرر(ة) بأن يضع/تضع، تحت سلطة الرئاسة، الصيغة النهائية للتقرير المقدَّم إلى الجمعية العامة، مع أخذ مداولات الجلسة العامة الختامية في الحسبان.

المرفق الأول

مجموعة الـ 77 والصين: مشروع استنتاجات متفق عليها*

الترابط والاستراتيجيات الإنمائية في عالم تسوده العولمة
(البند 2 من جدول الأعمال)

يحيط علماً بتقرير التجارة والتنمية لعام 2021 وتركيزه على أحد التحديات العالمية الرئيسية المحددة في عهد بريدجتاون: تسارع تغير المناخ واستمرار التدهور البيئي.

يلاحظ أن التدابير المتخذة على الصعيد العالمي من أجل التصدي لتغير المناخ قد قُسمت إلى نهجيْن ممكنيْن، هما التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه؛ ويتسم القسم الأخير بأهمية قصوى بالنسبة للبلدان النامية حيث إن التكيف مع تغير المناخ يركز على تسخير آليات القدرة على الصمود والحماية من أجل التقليل إلى أدنى حد من الأثر السلبي لتغير المناخ على الحياة وسبل العيش؛ وأننا نطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تواصل الاضطلاع بالأعمال التحليلية وصياغة توصيات في مضمار السياسة العامة بشأن كيفية التعاطي مع جهود التكيف مع تغير المناخ على نحو أفضل، بما في ذلك من خلال أدوات التمويل المستدام، ضمن منظور التجارة والتنمية في المناقشات الدولية بشأن المناخ وتحديات التحول الهيكلي في عالم يواجه قيوداً مناخية.

الاستثمار من أجل التنمية: الاستثمار في الانتعاش المستدام
(البند 3 من جدول الأعمال)

يحيط علماً بتقرير الاستثمار العالمي لعام 2021 ومساهمته في الحوار الدولي بشأن تدابير التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي المستدام منها لمواجهة الأثر السلبي للجائحة على الاقتصاد والتجارة العالميْن على النحو المنصوص عليه في ميثاق بريدجتاون.

يلاحظ بقلق أن جائحة كوفيد-19 قد أدت إلى صدمة فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي في معظم البلدان، ولكنها أضرت بشكل خاص بالدخول، وخاصة دخول الشرائح السكانية المنخفضة الدخل، مما زاد من عدم المساواة.

يطلب إلى الأونكتاد، وفقاً لقرار الجمعية العامة 207/75، أن يبلغ الجمعية العامة بأثر جائحة كوفيد-19 على الاستثمار في التنمية المستدامة، ويواصل تقديم توصيات بشأن تشجيع الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، مع مراعاة الآراء والتعليقات التي يعرب عنها الأعضاء خلال اجتماع مجلس التجارة والتنمية.

يشدد على أهمية مرونة سلسلة التوريد العالمية أثناء الجائحة وبعدها؛ ويحيط علماً بإطار السياسات المقترح للاستثمار في الانتعاش المستدام الذي يوفر تحليلاً وخيارات استراتيجية للمؤسسات المتعددة الجنسيات؛ ويطلب كذلك إلى أمانة الأونكتاد أن تقدم إلى المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية الدعم والتوصيات في مضمار السياسة العامة من أجل تمكينها من مواصلة المشاركة في سلاسل التوريد العالمية المرنة.

* يرد هذا المرفق باللغة التي قُدم بها فقط. لم يحرَّر المرفق رسمياً. صدر في الدورة بوصفه الوثيقة TD/B/EX(71)/L.1.

التقرير المتعلق بالمساعدة المقدَّمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

(البند 5 من جدول الأعمال)

يحيط علماً بالتقرير المتعلق بالمساعدة التي يقدمها الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني الذي يركز على التحديات التي تطرحها جائحة كوفيد-19، والتكاليف الاقتصادية للاحتلال، والعقبات التي تعترض التجارة والتنمية.

يطلب إلى الأونكتاد أن ينفذ ولاية عهد بريدجتاون تنفيذاً كاملاً عن طريق تعزيز برنامجه لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني بموارد بشرية كافية وموارد كافية من الميزانية العادية، وأن يُبلغ الدول الأعضاء بالتقدم المحرز في هذا الصدد وذلك في الدورة القادمة لكل من الفرقة العاملة ومجلس التجارة والتنمية.

المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من المسائل: متابعة وتنفيذ عهد بريدجتاون

(البند 8(أ) من جدول الأعمال)

يرحب ببيان الأمينة العامة للأونكتاد بشأن رؤيتها الاستراتيجية للمؤسسة؛ ويدعم التغييرات الهيكلية المعلن عنها ويشجع على صياغة الخطة الاستراتيجية المتعددة السنوات لتنفيذ عهد بريدجتاون والتقرير المقدم إلى الفرقة العاملة وإلى مجلس التجارة والتنمية بشأن التقدم المحرز في تنفيذ العهد.

مسائل أخرى

(البند 10 من جدول الأعمال)

يثني على التعديلات التي أجرتها أمانة الأونكتاد لإنجاز الأنشطة المبرمجة بوسائل افتراضية وهجينة.

يطلب إلى الأمانة أن تستكشف السبل والوسائل، بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة في جنيف، لمواصلة إنجاز الأنشطة المنوطة بعهدتها من خلال هذه الطرائق وأن تواصل استخدام هذه الطرائق لتيسير مشاركة الخبراء الموجودين في العواصم في الاجتماعات الرسمية للأونكتاد، عند الاقتضاء.

يطلب كذلك إلى الأمانة أن تحدد، في أقرب وقت ممكن، الاجتماعات المحددة التي يمكن استخدام هذه الطرائق من أجلها.

المرفق الثاني

الموضـــوع والأســـئلة الإرشـــادية المحدَّدان للدورة الخامســـة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

الموضوع

التعافي من جائحة كوفيد-19 في ظل اقتصاد تتزايد رقمنته: الآثار المترتبة على التنمية المستدامة

الأسئلة الإرشادية

- ما هو دور الرقمنة أثناء جائحة مرض فيروس كورونا وأثناء الانتعاش في البلدان التي تختلف مستويات تنميتها؟
- ما هي التحديات التي ووجِهت في تسخير الحلول الرقمية من أجل التصدي للجائحة؟
- ما هي الدروس التي يتعين استخلاصها من الإجراءات المتخذة في مضمار السياسة العامة؟
- عند المضي قدماً، ما هو دور التعاون الدولي؟

المرفق الثالث

اختصـــاصـــات فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، الصيغة المنقَّحة*

أولاً- معلومات أساسية

1- وفقاً لما جاء في الفقرتين الفرعيتين 100(ص) و(ق) من مافيكيانو نيروبي[أ] سـيقوم مجلس التجارة والتنمية بتفعيل إنشـاء فريقيْ خبراء حكوميّيْن دولييْن جديديْن أحدهما معني بالتجارة الإلكترونية والاقتصـاد الرقمي والآخر معني بتمويل التنمية. وتحدد هذه الاختصـاصـات طرائق تفعيل فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

ثانياً- الاعتبارات التنظيمية

2- **التكوين:** سـيتكوّن فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصـاد الرقمي من ممثلي الحكومات من ذوي الخبرة اللازمة. وسـيدعى خبراء متخصـصـون ينتمون إلى المجتمع المدني والقطاع الخاص وأكاديميون إلى تقديم المشورة حسب الاقتضاء. وسيتغير هؤلاء بتغير المواضيع ومحاور البحث المحددة. ويمكن للدول الأعضـاء النظر في تعيين جهة تنسـيق تعنى بالتواصـل المسـتمر مع فريق الخبراء الحكومي الدولي.

3- **طرائق العمل:** من المقترح أن يتبع فريق الخبراء الحكومي الدولي إجراءات وأسـاليب العمل الموحدة للاجتماعات الحكومية الدولية التي يعقدها الأونكتاد. وسـيبت فريق الخبراء الحكومي الدولي في اجتماعه الأول، في الطرائق التنظيمية وطرائق العمل المناسـبة. ومن أجل تعظيم أثر مداولات الفريق وزيادة المشاركة فيها إلى أقصى حد، توضع الترتيبات اللازمة للمشاركة عن بعد استكمالاً للاجتماعات.

4- **تواتر الجلسات:** جلسة عامة واحدة في السنة.

5- **المدة:** لا تتجاوز ثلاثة أيام.

6- **التوقيت:** تُعقد الدورة الأولى لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصـاد الرقمي في الربع الأخير من عام 2017 وتقدم تقريرها إلى الدورة التنفيذية لمجلس التجارة والتنمية. وينبغي أن تعقد الدورات اللاحقة في الربع الثاني من كل سـنة، بالتزامن مع أسـبوع التجارة الإلكترونية الذي ينظمه الأونكتاد، وتقدم تقاريرها إلى الدورة السـنوية لمجلس التجارة والتنمية. وينبغي عقد هذه الاجتماعات بالتتابع مع الاجتماعات الأخرى ذات الصلة من أجل إيجاد أوجه تآزر للوفود المشاركة.

7- **النتائج:**

(أ) تقديم توصيات متفق عليها في مضمار السياسة العامة تُستخلص من مناقشات فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي لينظر فيها مجلس التجارة والتنمية؛

* صدرت النسخة الأصلية في المرفق الثالث من الوثيقة TD/B(S-XXXI)/2.

(أ) TD/519/Add.2، و Corr.1.

(ب) إصدار تقرير بإشراف رئيس/رئيسة فريق الخبراء الحكومي الدولي تسترشد به المناقشات في مجلس التجارة والتنمية؛

(ج) يحدد فريق الخبراء الحكومي الدولي المواضيع والأسئلة الإرشادية للدورات اللاحقة، بما فيها جدول الأعمال المؤقت.

8- **التقارير:** التقارير المقدمة إلى مجلس التجارة والتنمية.

9- **الشعبة الرئيسية التي تتولى تقديم الخدمات اللازمة إلى فريق الخبراء:** شعبة التكنولوجيا واللوجستيات، بالتنسيق مع شُعب الأونكتاد الأخرى ذات الصلة، تحت إشراف مكتب الأمين العام/الأمينة العامة للأونكتاد، وفقاً للنظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية.

10- **الوثائق:** ستتكون وثائق كل دورة من دورات فريق الخبراء الحكومي الدولي من جدول أعمال مؤقت، وورقات مناقشة (ورقة واحدة لكل بند موضوعي من بنود جدول الأعمال كحد أقصى) وتقرير عن الدورة. وستعد ورقات المناقشة قبل كل دورة سنوية، وتحدد فيها المسائل الرئيسية التي يتعين على الخبراء بحثها وتتضمن ردوداً على الأسئلة الإرشادية (انظر التذييل).

11- **احتياجات التمويل المتوقعة لإتاحة المشاركة:** ضماناً لفعالية مشاركة ممثلي حكومات البلدان النامية، وبخاصة حكومات أقل البلدان نمواً، سيكون من المهم توفير الموارد اللازمة لتغطية تكاليف سفرهم وبدل الإقامة اليومي. وإذا ما قرر فريق الخبراء الحكومي الدولي الاضطلاع بأنشطة في فترات ما بين الدورات، قد تستدعي الحاجة التماس المزيد من التبرعات/الموارد الخارجة عن الميزانية.

12- **التقييم:** بعد كل دورة من دورات فريق الخبراء الحكومي الدولي، سينظر مجلس التجارة والتنمية في تنفيذ هذه الاختصاصات. وسيولى اهتمام خاص لما يلي: (أ) الدور القيادي الذي تضطلع به الدول الأعضاء في الأونكتاد فيما يتعلق بتحديد المواضيع والأسئلة الإرشادية؛ و(ب) التمثيل المتوازن للمتحاورين ضماناً لبحث الموضوع المختار بحثاً شاملاً، وللتبادل المستنير والمساهمة الإيجابية في العمليات المتعددة الأطراف ذات الصلة؛ و(ج) المشاركة النشطة لخبراء الدول الأعضاء في الأونكتاد؛ و(د) إجراء تقييم شامل للقيمة المضافة للدورة[ب].

ثالثاً- التركيز المقترح في مضمار السياسة العامة

13- سينصب تركيز فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي في مضمار السياسة العامة على تعظيم المكاسب الإنمائية المتأتِّية من التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، ومعالجة التحديات المرتبطة بها، ومن ثم تعزيز البعد الإنمائي.

14- *الفرص:* تشمل الفرص التي قد تنشأ بالنسبة للبلدان النامية خفض تكاليف المعاملات، وتحسن إمكانية الوصول إلى الزبائن في الداخل والخارج، والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، وتحسين الإنتاجية وريادة الأعمال والابتكار وخلق فرص العمل في القطاع الرقمي، وإتاحة إمكانيات لربط الأسواق الريفية والحضرية وتحقيق فوائد للمستهلكين، وظهور وسائل جديدة لتذليل العقبات التي تعترض تنمية قطاع الأعمال.

(ب) مواصلة هذا التقييم ريثما تتم عملية الاستعراض التي يقوم بها فريقا الخبراء الحكوميين الدوليين في الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

15- *التحديات:* قد تشمل التحديات بالنسبة للبلدان النامية قصور الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والهياكل الأساسية الصناعية واستخدامهما؛ ومحدودية فرص الحصول على الطاقة وإمدادات الكهرباء المكلفة التي لا يمكن التعويل عليها؛ ومحدودية فرص الحصول على الائتمان، وعدم توفر حلول الدفع المناسبة؛ ومحدودية فرص الوصول إلى التكنولوجيا، وضعف القوة الشرائية والنظم المالية غير المتطورة؛ والمخاوف من فقدان الوظائف بسبب الإقصاء أو التحول إلى الأتمتة؛ وتدهور الموازين التجارية؛ ومخاطر هيمنة بعض الشركات على السوق؛ والخسائر في الإيرادات؛ وتوسع الفجوات الرقمية في ظل تطور الاقتصاد الرقمي؛ وعدم كفاية الأطر القانونية والتنظيمية؛ والاعتماد في المجتمع على الدفع نقداً؛ وتدني مستويات الإلمام بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والوعي والمعارف المتصلة بالتجارة الإلكترونية في أوساط المستهلكين ومؤسسات الأعمال والحكومات. ويمكن أن تكون الحواجز عالية جداً بالنسبة للمشاريع البالغة الصغر والصغيرة والمتوسط.

16- وثمة حاجة إلى مزيد من المساعدة الشاملة لدعم جهود بناء القدرات الرامية إلى التغلب على التحديات المحددة أعلاه. وينبغي أن تضطلع مبادرة التجارة الإلكترونية للجميع بدور هام في هذا الصدد.

17- وستتيح مداولات فريق الخبراء الحكومي الدولي فرصة لتعزيز أوجه التآزر بين جهود بناء توافق الآراء، وجهود البحث والتحليل والمساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد. وسيساعد عمل فريق الخبراء الحكومي الدولي أيضاً في تشكيل مجتمع لواضعي سياسات الاقتصاد الرقمي في البلدان النامية والبلدان المتقدمة. وسيكون تقاسم الخبرات فيما بين واضعي السياسات ومع أصحاب المصلحة الآخرين محورياً في هذا السياق. وقد تتمخض المناقشات المتعلقة بنتائج عمليات استعراض سياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستوى الوطني عن مدخلات قيّمة.

المرفق الرابع

الموضـــوع والأســـئلة الإرشـــادية المحدَّدان للدورة الخامســـة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

الموضوع

تعبئة تمويل التنمية المستدامة إلى ما بعد كوفيد-19

الأسئلة الإرشادية

- ما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من جائحة كوفيد-19 لتوفير تمويل إنمائي طويل الأجل مستقر وموثوق به؟
- كيف يمكن تحسين أدوات التمويل المحلية والدولية، العامة والخاصة، لتسهيل التصنيع الأخضر والتحول الهيكلي الشامل للجميع في البلدان النامية؟
- ما هي السياسات والمبادرات الإضافية و/أو البديلة التي يمكن أن تسهم في سد فجوة الهياكل الأساسية، وفي الوقت نفسه، في تعزيز التصنيع الشامل للجميع في البلدان النامية والنهوض بالعمالة المنتجة؟

مجال العمل من خطة عمل أديس أبابا

الفصل الأول، الفقرات 14-17 والفصل الثاني، مجالات العمل من ألف إلى جيم.

المرفق الخامس

اختصاصات فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، الصيغة المنقَّحة*

أولاً- معلومات أساسية

1- وفقاً لما جاء في الفقرتين الفرعيتين 100(ص) و(ق) من مافيكيانو نيروبي[أ]، سيقوم مجلس التجارة والتنمية بتفعيل إنشاء فريقيْ خبراء حكوميْن دولييْن جديديْن أحدهما معني بتمويل التنمية والآخر معني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. وتحدد هذه الاختصاصات طرائق تفعيل فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية.

ثانياً- الاعتبارات التنظيمية

2- **التكوين:** سيتكون فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية من ممثلي الحكومات من ذوي الخبرة اللازمة. وسيدعى خبراء متخصصون ينتمون إلى المجتمع المدني والقطاع الخاص وأكاديميون إلى تقديم المشورة حسب الاقتضاء. وسيتغير هؤلاء بتغير مواضيع ومحاور البحث المحددة. ويمكن للدول الأعضاء أن تنظر في تعيين جهة تنسيق تعنى بالتواصل المستمر مع فريق الخبراء الحكومي الدولي.

3- **طرائق العمل:** من المقترح أن يتبع فريق الخبراء الحكومي الدولي إجراءات وأساليب العمل الموحدة للاجتماعات الحكومية الدولية التي يعقدها الأونكتاد. وسييت فريق الخبراء الحكومي الدولي، في اجتماعه الأول، في الطرائق التنظيمية وطرائق العمل المناسبة لتكثيف التآزر إلى أقصى حد بين الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد وعملية المتابعة بشأن تمويل التنمية في منظومة الأمم المتحدة. وبتزويد مجلس التجارة والتنمية بتوصيات في مضمار السياسة العامة تستند إلى مشورة الخبراء، سيساعد فريق الخبراء الحكومي الدولي الأونكتاد في صياغة إسهاماته في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية ومنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية. ومن أجل تعظيم أثر مداولات الفريق وزيادة المشاركة فيها إلى أقصى حد، توضع ترتيبات لإتاحة إمكانية المشاركة عن بعد استكمالاً للاجتماعات.

4- **تواتر الجلسات:** جلسة عامة واحدة في السنة.

5- **المدة:** لا تتجاوز ثلاثة أيام.

6- **التوقيت:** ضماناً لإسهام عمل فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية إسهاماً مجدياً في مساهمة الأونكتاد في عملية المتابعة بشأن تمويل التنمية على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ينبغي أن تعقد دورات فريق الخبراء الحكومي الدولي في الربع الأخير من كل عام. وهذا يفسح المجال لكي ينظر مجلس التجارة والتنمية، أثناء دورته في كانون الأول/ديسمبر أو في كانون الثاني/يناير، في

* صدرت النسخة الأصلية في المرفق الرابع من الوثيقة TD/B(S-XXXI)/2.

(أ) TD/519/Add.2، و Corr.1.

النتائج التي يتوصـــل إليها فريق الخبراء الحكومي الدولي. وينبغي أن تُعقد هذه الاجتماعات بالتتابع مع الاجتماعات الأخرى ذات الصلة من أجل إيجاد فرص تآزر للوفود المشاركة، كلما أمكن ذلك.

7- **النتائج:**

(أ) تقديم توصيات متفق عليها في مضمار السياسة العامة تُستخلص من مناقشات فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية لينظر فيها مجلس التجارة والتنمية؛

(ب) تقرير يتولى رئيس/تتولى رئيسة فريق الخبراء الحكومي الدولي مسؤولية الإشراف على إعداده لكي يُسترشد به في مناقشات مجلس التجارة والتنمية؛

(ج) مواضـيع وأسـئلة إرشـادية تحدد للدورات اللاحقة، بما في ذلك جدول أعمال مؤقت، اسـتناداً إلى تقرير فرقة العمل المشـتركة بين الوكالات وفي ضـوء مداولات منتدى المجلس الاقتصـادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية.

8- **التقارير:** التقارير المقدمة إلى مجلس التجارة والتنمية.

9- **الشـعبة الرئيسـية التي تتولى تقديم الخدمات إلى فريق الخبراء:** شـعبة العولمة واسـتراتيجيات التنمية، بالتنسيق مع الشُعب المعنية الأخرى في الأونكتاد وتحت إشراف مكتب الأمين العام/الأمينة العامة للأونكتاد، وفقاً للنظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية.

10- **الوثائق:** سـتتكوّن وثائق كل دورة من دورات فريق الخبراء الحكومي الدولي من جدول أعمال مؤقت، وورقات مناقشـة (ورقة واحدة كحد أقصـى لكل بند موضـوعي من جدول الأعمال) وتقرير عن الدورة. وسـتعد ورقات المناقشـة قبل كل دورة سـنوية، وسـتُبيّن المسـائل الرئيسـية التي سـيبحثها الخبراء وستتضمن ردوداً على الأسئلة الإرشادية (انظر التذييل).

11- **احتياجات التمويل المتوقعة لإتاحة إمكانية المشـاركة:** ضـماناً لفعالية مشـاركة ممثلي حكومات البلدان النامية، وبخاصـة ممثلو حكومات أقل البلدان نمواً، سـيكون من المهم توفير الموارد اللازمة لتغطية تكاليف سـفرهم وبدل الإقامة اليومي. وإذا ما قرر فريق الخبراء الحكومي الدولي الاضـطلاع بأنشـطة في فترات ما بين الدورات، قد تستدعي الحاجة التماس المزيد من التبرعات/الموارد الخارجة عن الميزانية.

12- **التقييم:** بعد كل دورة من دورات فريق الخبراء الحكومي الدولي، سـينظر مجلس التجارة والتنمية في تنفيذ هذه الاختصـاصـات. وسـيولى اهتمام خاص لما يلي: (أ) الدور القيادي الذي تضـطلع به الدول الأعضاء في الأونكتاد فيما يتعلق بتحديد المواضيع والأسئلة الإرشادية؛ و(ب) التمثيل المتوازن للمتحاورين ضماناً لبحث الموضوع المختار بحثاً شاملاً، وللتبادل المستنير والمساهمة الإيجابية في العمليات المتعددة الأطراف ذات الصـلة؛ و(ج) المشـاركة النشـطة لخبراء الدول الأعضـاء في الأونكتاد؛ و(د) إجراء تقييم شامل للقيمة المضافة للدورة[ب].

ثالثاً- التركيز المقترح في مضمار السياسة العامة

13- ينص مافيكيانو نيروبي على أن يتناول فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية "التمويل من أجل التنمية، على النحو المبين في خطة عمل أديس أبابا وفي أعمال الأونكتاد" (الفقرة الفرعية 100(ص)). وهو ينص كذلك على أنه ينبغي للأونكتاد "الإسـهام، من خلال أركان عمله الثلاثة،

(ب) مواصلة هذا التقييم ريثما تتم عملية الاستعراض التي يقوم بها فريقا الخبراء الحكوميّن الدوليّن في الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

في تنفيذ ورصد واستعراض خطة عام 2030" (الفقرة الفرعية 100(أ))، و"مواصلة الإسهام في المتابعة المكرسة لنتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية وفي استعراض هذه النتائج" (الفقرة 100(ط)).

14- وسينصب التركيز في مضمار السياسة العامة على تعبئة الموارد المالية الأساسية لمجالات العمل لتحقيق التنمية المستدامة المبينة في الفروع ألف-جيم، وهاء وواو من الفصل الثاني من خطة عمل أديس أبابا[ج]، في إطار ولاية الأونكتاد، والحد من الازدواجية.

15- ويناقش الاجتماع الأول لفريق الخبراء الحكومي الدولي الأسئلة الإرشادية الواردة في التذييل أدناه. ولضمان مساهمة الأونكتاد على نحو فعال في عملية المتابعة بشأن تمويل التنمية، سوف يُسترشد بمداولات منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية في اختيار مواضيع فريق الخبراء الحكومي الدولي للسنوات التالية.

(ج) انظر قرار الجمعية العامة 313/69، المرفق.

المرفق السادس

جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والستين لمجلس التجارة والتنمية

1- المسائل الإجرائية:

(أ) انتخاب أعضاء المكتب

(ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة

(ج) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض.

2- الجزء الرفيع المستوى*

3- مناقشة عامة

4- التقرير السنوي للأمينة العامة

5- التنمية الاقتصـــادية في أفريقيا: جني الفوائد المحتملة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من أجل تحقيق النمو الشامل

6- *تقرير الاقتصاد الرقمي لعام 2021: تدفقات البيانات عبر الحدود والتنمية – لمن تتدفق البيانات*

7- الأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا

8- تنفيذ نتائج الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

9- تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

10- تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

11- استراتيجية التعاون التقني

12- مســـاهمات الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيســـية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانيْن الاقتصادي والاجتماعي

13- جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية الثانية والسبعين لمجلس التجارة والتنمية

14- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من المسائل:

(أ) تقرير رئيس الهيئة الاســتشــارية المنشــأة بموجب الفقرة 166 من خطة عمل بانكوك بشـــأن تنظيم الأمانة دورات تدريبية في الفترة 2021-2022، وتأثير هذه الدورات؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية

(ب) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة 76 من النظام الداخلي للمجلس

(ج) تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة 77 من النظام الداخلي للمجلس

(د) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

(هـ) استعراض قوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة 1995(د-19)

(و) الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس.

15- مسائل أخرى

16- اعتماد التقرير.

* يتم تأكيد الموضوع لاحقاً، انظر الفصل الثالث، الفقرة 86.

المرفق السابع

الحضور*

1- حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية:

الاتحاد الروسي
إثيوبيا
الأرجنتين
الأردن
إسبانيا
إستونيا
إكوادور
ألبانيا
ألمانيا
إندونيسيا
أنغولا
إيران (جمهورية – الإسلامية)
أيرلندا
إيطاليا
باكستان
البحرين
البرازيل
بربادوس
البرتغال
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بوتسوانا
بوركينا فاسو
بولندا
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)
بيرو
بيلاروس
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشيكيا
تونس
جامايكا
الجبل الأسود
الجزائر
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية كوريا
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
جمهورية مولدوفا
جنوب أفريقيا
جيبوتي
دولة فلسطين
رومانيا
سري لانكا
السلفادور
سلوفينيا
السنغال
السودان
سويسرا
شيلي
الصين
العراق
عُمان
غابون
غامبيا
غواتيمالا
غيانا
الفلبين
فنلندا
فيجي
كابو فيردي
كازاخستان
كمبوديا
كندا
كوبا

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجَّلين. للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/EX(71)/INF.1.

كوستاريكا	المملكة العربية السعودية
كولومبيا	موريشيوس
الكونغو	موزامبيق
الكويت	ناميبيا
كينيا	نيبال
لبنان	النيجر
ليبريا	نيجيريا
ليسوتو	نيكاراغوا
ماليزيا	هايتي
مدغشقر	الهند
مصر	هنغاريا
المغرب	هولندا
المكسيك	اليابان
ملاوي	اليونان

2- وحضر الدورة العضو التالي في المؤتمر، الذي ليس عضواً في المجلس:

الكرسي الرسولي

3- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية مُمثلةً في الدورة:

الصندوق المشترك للسلع الأساسية

الاتحاد الأوروبي

منظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ

منظمة التعاون الإسلامي

4- وكانت أجهزة وهيئات وبرامج الأمم المتحدة التالية مُمثلةً في الدورة:

مركز التجارة الدولية

5- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات المعنية التالية مُمثلةً في الدورة:

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

الاتحاد الدولي للاتصالات

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

منظمة التجارة العالمية

6- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية مُمثلةً في الدورة:

الفئة العامة

رابطة عموم الهند للصناعات

مؤتمر المنظمات غير الحكومية ذات العلاقة الاستشارية مع الأمم المتحدة

جمعية التنمية الدولية